

## 1مقدمة:تم إنشاء المفوضية القومية للحدود في العام بموجب قانون المفوضية القومية للحدود 2018م

حيث حدد مهامها واختصاصاتها وهيكلها، ومن أهم اختصاصات تخطيط وترسيم الحدود بشقيها الخارجية (البرية - البحرية مع دول الجوار) والداخلية بين (الولايات والمحليات)، يبدأ عمل المفوضية بترسيم الحدود عبر لجننتين (فنية وقانونية) وتنتهي بتأمين الحدود واستقرارها بشكل دائم.

تجئ هذه الخطة الإستراتيجية العشرية لتحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في استقرار الحدود سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ويقوم بحماية هذا الاستقرار المدني والذي إن شعر بالأمن والأمان دافع بنفسه عن الحدود ضد أي مهدد آخر.

سنتقسم الخطة إلى ثلاث مراحل (3+ 3+ 4) حيث تقوم المرحلة الأولى بإتمام عمليات تخطيط وترسيم الحدود الداخلية والخارجية والبحرية مع وضع علامات حدودية تبين الاحداثيات التي تم الإتفاق عليها، أما المرحلة الثانية تهتم بحماية الحدود من المهددات المختلفة، حيث يتولى تأمين قوات نظامية لحفظ سيادة الدولة على أراضيها والمرحلة الثالثة والتي تمثل الاستقرار النهائي في المناطق الحدودية خاصة الخارجية وذلك بإقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية وخدمية مشتركة مع كل دول الجوار حتى يشعر المواطن بالأمن والاستقرار يكون هو الحامي الرئيس والحقيق لهذه الحدود والتصدي لأي مهددات تستهدف أمنه وأمانه،

تم وضع الرؤية الاستراتيجية بالاستعانة بالتحليل الرباعي (SWOT) ن أجل التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمهددات، ومن ثم تحديد الرؤيا والرسالة والهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية والقيم ثم الخروج بالسياسات التي تضمن تنفيذ هذه الاستراتيجية على أرض الواقع.

أهمية الخطة الإستراتيجية:

1. توفير أسباب وجود المفوضية.
2. دعم الإدارة بشكل عام وسم مسار عملها.
3. تعمل على إدارة الأزمات وحل المشكلات بشكل جيد وفعال وسليم من خلال التقييم والتقويم المستمرين.
4. تحديد الشركاء الذين يحققون مع المفوضية أهدافها.
5. تحديد المدى الزمني للوول للأهداف الإستراتيجية.

نقاط القوة:

1. الخبرات المعرفية والإدارية المتراكمة لدى المفاوضين تقوي وتدعم حجة السودان في السيادة على أراضيه.
2. توفر وثائق قانونية وإدارية متكاملة للمفوضية في جميع الحدود الدولية من مصادرها الأصلية والمعترف بها دولياً.
3. إهتمام الإتحاد الإفريقي بقضايا الحدود بين الدول الإفريقية لتحقيق أمن واستقرار القارة.
4. عدم وجود منافذ بحرية للعديد من دول الجوار.
5. التداخل القبلي مع معظم دول الجوار مما يقوي النسيج الاجتماعي بين هذه القبائل.
6. التنوع المناخي ومصادر المياه والموارد الطبيعية.
7. التقسيمات الإدارية الواضحة مع اختلاف مسمياتها وسمت تفصيلاً للحدود الداخلية بين الولايات والمحليات.

#### نقاط الضعف:

1. الحدود الطويلة التي يتمتع بها السودان مما يجعل أراضيه عرضة للإحتلال والتمدد من دول الجوار.
2. عدم وجود حدود طبيعية مع دول الجوار.
3. قلة الكثافة السكانية على الحدود الدولية مما يساعد على تهريب السلع والبضائع إلى دول الجوار.
4. الاحتكاكات القبلية خاصة بين الرعاة والمزارعين.
5. عمليات النزوح المتكررة نتيجة لظروف الحروب أو الظروف الطبيعية.

#### الفرص:

1. إقامة المشاريع الزراعية والصناعية لتوفير فرص عمل في المناطق الحدودية.
2. إقامة مشاريع حصاد المياه واستغلال المياه الجوفية وتوفير المراعي لاستقرار الرحل.
3. تخصيص مساحة على البحر الأحمر لدول الجوار التي ليست لها منافذ بحرية.
4. تسهيل حركة المواطنين والتجارة الدولية م دول الجوار بربطها بشبكة طرق (أسفلت - سكك حديدية).

5. تأكيد السيادة على المناطق المتنازع حولها مع بعض دول الجوار بالإستفادة من الخبرات المتراكمة لدى الخبراء بالمفوضية إضافة إلى الخرائط والوثائق المعترف بها دولياً.
6. ربط القبائل المتداخلة اجتماعياً بتسهيل حركة المواطنين.
7. توفير مقومات الحياة وتكثيف العمران البشري على الشريط الحدودي لحماية الوطن.

#### المهددات:

1. الانفجار السكاني لدول الجوار (مصر - اثيوبيا) وقلة المساحة الصالحة للزراعة فيها مما يجعلها تتمدد داخل الأراضي السودانية.
2. الجريمة عابرة القارات كتجارة المخدرات وتهريب البشر.
3. تهرب بعض دول الجوار للاحتكام للمؤسسات الدولية للفضل في قضايا الحدود.
4. صعوبة الحصول على أجهزة المراقبة الدولية نتيجة لوضع السودان في قائمة الدول الراحية للإرهاب من الولايات المتحدة الأمريكية.
5. عمليات اللجوء المتكررة من دول الجوار نتيجة لظروف الحرب أو الأطماع في خيرات البلاد أو الظروف الطبيعية.

#### الرؤيا:

سيادة كاملة على الحدود واستقرار بلا قيود.

#### الرسالة:

تخطيط وترسيم الحدود (الداخلية والخارجية) ووضع العلامات الحدودية للحفاظ على سيادة السودان على أراضيه واستغلال موارده الطبيعية ومشاركة دول الجوار في تأمين الحدود بما يضمن أمنها واستقرارها عبر إقامة علاقات مصالح مشتركة اقتصادية واجتماعية.

#### القيم:

1. احترام التنوع والتداخل القبلي والاستفادة منها في ترسيخ دعائم السلام والأمن والاستقرار.
2. النزاهة والشفافية والمصداقية بما يحقق العدالة ويعزز الثقة.
3. تطبيق أفضل الممارسات الدولية في أعمال الحدود.

الهدف الاستراتيجي:

تخطيط وترسيم الحدود الداخلية والخارجية والبحرية بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الأهداف الفرعية:

1. تخطيط وترسيم الحدود الداخلية والخارجية والبحرية لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. فتح مسارات الرحل وترسيم حدودها.
3. استقرار الرحل من خلال توفير المياه للإنسان والحيوان.
4. إقامة مشاريع تنمية اجتماعية واقتصادية.
5. إنشاء طرق برية وخطوط سكك حديدية مع دول الجوار.

شركاء العمل:

هناك العديد من الشركاء بطبيعة الحال يأتي دورهم تكاملياً مع المفوضية وقد نص قانون المفوضية على ذلك في المادة ( ) وهم:

1. مجلس السيادة الإنتقالي.
2. مجلس الوزراء.
3. وزارة الحكم الاتحادي.
4. وزارة الدفاع.
5. وزارة الداخلية.
6. وزارة الخارجية.
7. وزارة العدل.
8. وزارة الإعلام.
9. وزارة النفط والمعادن.
10. وزارة البنى التحتية والنقل.
11. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
12. هيئة المساحة السودانية.
13. جهاز المخابرات العامة.
14. دائرة الاستخبارات العسكرية.
15. القوات البحرية.
16. المجلس الأعلى للبيئة.
17. الولايات.

بذلك نجد أن تنفيذ البرامج لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والفرعية للمفوضية يعتمد بشكل كبير وهام على شركاء المفوضية.

#### الموارد البشرية:

طبيعة العمل في المفوضية نوعية (فنية - قانونية) ولذلك فإن الكادر البشري لا بد أن يكون بمواصفات خاصة وتأهيل علمي وعملين مع إضافة مهارات حسب الضرورة من خلال التعيين والتدريب المستمر والإستفادة من الخبراء أصحاب الخبرة التراكمية في القعمل القانوني والهندسي والإداري والتفاوضي.

المورد البشري مع تأهيله الأكاديمي يحتاج إلى تنمية مهاراته الإدارية والفنية ليقوم بأداء واجباته على الوجه الأكمل تحقيقاً لأهداف المفوضية، يتم تقسيم الموارد البشرية إلى ثلاث مستويات (قيادة عليا - قيادة وسيطة - تنفيذي) ومن خلال البرامج التدريبية التي تضعها إدارة التدريب في خطتها التي تستهدف العاملين وتنميتهم إدارياً وفنياً وقانونياً ومهارياً.

وكذلك الإشراف على تدريب وتأهيل القوات الخاصة بحراسة الحدود، فإن تعامل المفوضية مع العديد من الجهات المحلية والإقليمية يتطلب وجود كادر بشري مؤهل يمثل المفوضية خير تمثيل، إضافة إلى الأعباء التي تقع على عاتق المفوضية وذلك يتمثلها في جميع اللجان من جميع المؤسسات في القطاعين العام والخاص في حال ارتباطها بأي نشاط مع أي من دول الجوار.

#### الموارد المالية:

ينص قانون المفوضية على الموارد المالية وقانون المناطق البحرية والجرف القاري والتي تتكون من الآتي:

1. ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات سنوية.
2. المنح والهبات والقروض التي يوافق عليها المجلس وفقاً لأحكام القوانين ذات الصلة.
3. نسبة من عائد المشروعات والموارد المالية الجديدة التي تنشأها المفوضية من خلال أنشطتها.
4. أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

ومن خلال أنشطة المفوضية ستظهر العديد من الموارد المالية سيكون للمفوضية نسبة من عائداتها على حسب النشاط والتي تتمثل في:

1. المشاريع التي يتم تنفيذها على المناطق الحدودية مع دول الجوار مثل المشاريع الزراعية والصناعية والأسواق الحرة.
2. الأنشطة المتبادلة مع دول الجوار مثل خطوط الرصد البرية (طرق وسكك حديدية).
3. رسوم عبور السفن عبر المياه الإقليمية في البحر الأحمر.
4. تصاديق المصايد داخل المياه الإقليمية والمياح الاقتصادية.
5. العائد من مشاريع الاقتصاد الأزرق وعائد الاستثمارات في الجزر التي تمت إضافتها لمساحة السودان من داخل البحر الأحمر (سياحة، تجارة، صيانة صناعة سفن، إلخ...).
6. رسوم تمرير الكوابل البحرية العابرة داخل المياه الإقليمية.
7. العائد من إصدار الخرائط.
8. العائد من طباعة وتسويق أطلس السودان.

كل هذه المشاريع سيبدأ التخطيط لها ابتداء من المرحلة الأولى للخطة الإستراتيجية العشرية وتنفيذ حسب الفرص المتاحة في كل مرحلة من مراحل الخطة الإستراتيجية للمفوضية.

تعيين وتخطيط الحدود الخارجية:

المرحلة الأولى: تخطيط علامات الحدود الدولية 2020 - 2022م:

1. جمع البيانات والمعلومات والوثائق والخرط الخاصة بالحدود السياسية مع دول الجوار.
2. تخطيط وترسيم الحدود الخارجية مع دول الجوار.
3. وضع العلامات الحدودية ومراقبتها عبر أجهزة رصد حديثة.
4. فرض سيادة السودان على اراضيه.
5. ترسيم وفتح مسارات الرحل ووضع علامات حدودية لها.
6. تأمين الحدود.
7. تأهيل وتدريب عدد (5000) فرد من القوات التي تقوم بحراسة الحدود مع دول الجوار.

المرحلة الثانية: التأمين والحماية والمراقبة 2023 - 2025م:

1. تأمين الحدود من عمليات تهريب البشر وعمليات التهريب التي تضر بالاقتصاد السوداني.
2. مراقبة العلامات الحدودية وع جول الجوار وحمايتها من الإزالة المتعمدة.

3. نشر قوات خاصة في الحدود المفتوحة مع دول الجوار والتي تشكل تهديداً أمنياً.

4. مكافحة الجريمة العابرة للقارات بالتعاون مع دول الجوار مثل تجارة المخدرات وغيرها.

المرحلة الثالثة: التنمية 2026 - 2030م:

1. إقامة المشاريع والأنشطة التي تزيد من الترابط الاجتماعي خاصة وأن معظم القبائل الحدودية متداخلة مع دول الجوار..

2. إقامة المشاريع التنموية لأجل تحقيق أمن واستقرار الفرد والمجتمع الحدودي.

3. إقامة أسواق حرة مشتركة على العديد من المناطق الحدودية.

4. ربط السودان مع دول الجوار بطرق برية وخط سكك حديدية لتسهيل عملية تنقل المواطنين والبضائع.

تعيين وتخطيط الحدود الداخلية:

المرحلة الأولى: تخطيط وترسيم الحدود 2020 - 2022م:

1. فتح مكاتب فرعية في الولايات.

2. جمع المعلومات والوثائق والخرط الخاصة بالتقسيم الإداري للولايات والمحليات.

3. تخطيط وترسيم الحدود بين الولايات.

4. تخطيط وترسيم الحدود بين المحليات.

5. ترسيم الحدود الإدارية حسب الخارطة القبلية.

6. تدريب وتأهيل وتنمية المهارات الفنية والقانونية والتفاوضية للعاملين بالمفوضية ومكاتبها بالولايات.

7. ترسيم وفتح مسارات الرحل ووضع علامات حدودية لها.

8. نشر ثقافة السلام والامن والإستقرار.

المرحلة الثانية: 2023 - 2025م:

1. العمل على استقرار الرحل بمعالجة مشكلتي المياه والمراعي.

2. تقوية الرباط الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق الاستقرار.

3. العمل على حل المشاكل وإزالة العقبات منعاً للتعديات الحدودية.

المرحلة الثالثة: التنمية 2026 - 2030م:

1. إقامة مشاريع تنموية بين الولايات لزيادة المواعين الإيرادية.
2. تقديم الدعم الفني والقانوني للولايات والمحليات.
3. تنفيذ مشاريع حصاد المياه لتوفير المياه والمراعي.

تعيين المناطق البحرية والجرف القاري:

المرحلة الأولى: تعيين الحدود 2020 - 2022م:

1. جمع البيانات والمعلومات والوثائق والخرط الخاصة بالحدود البحرية.
2. تخطيط وترسيم الحدود البحرية ووضع خط الأساس.
3. وضع لوائح وقوانين وإدارية من قانون المناطق البحرية والجرف القاري.
4. إنشاء نيابة متخصصة لمخالفات القوانين واللوائح التي تضبط النشاط البحري.
5. إنشاء محكمة متخصصة للفصل في قضايا المناطق البحرية والجرف القاري.
6. وضع العلامات الحدودية ومراقبتها عبر أجهزة رصد حديثة.
7. تبادل المعلومات وتقاسم المهام مع الجهات ذات الصلة.

المرحلة الثانية: التأمين 2023 - 2025م:

1. الاستفادة من الجزر داخل الحدود السودانية في البحر الأحمر وجعلها نقاط مراقبة رصداً للتجاوزات القانونية ومنعاً لعمليات التهريب المختلفة.
2. نشر السفن والقوارب لمراقبة حركة الملاحة البحرية.
3. توفير أجهزة إنذار مبكر لتفادي الكوارث الطبيعية المحتملة داخل البحر.
4. المسادة في بسط هيبة القانون داخل المياه الإقليمية.

المرحلة الثالثة: التنمية 2026 - 2030م:

1. تنشيط الاستثمار في البحر الأحمر للاستفادة من كل موارده الاقتصادية والسياحية.
2. إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للاستفادة من (48) جزيرة داخل المياه الإقليمية في الحدود السودانية البحرية.
3. بالتزامن مع الجهات المختصة يتم تنظيم عمل تصاديق الصيد دون الإضرار بالبيئة البحرية.
4. المراقبة الكاملة المستمرة للعلامات الحدودية والساحل والجزر.